

## مختارات إعلامية

### تكليف سريع وطريق عسير

بقلم: الأستاذ اياد السامرائي

لا بد ان اتقدم اولاً بالتهنئة لرئيس الوزراء المكلف محمد شياع السوداني على الثقة التي حازها دون منازع من قبل التحالف السياسي الذي كان فيه، وسرعة تكليفه برئاسة الوزراء واغبطه أيضاً على الكفاءة البرلمانية الواسعة التي ستكون مؤازرة له، وايضا على الفرشة الواسعة من الخيارات لكنته البرلمانية والتي ستتيح له بالتالي اختيار أفضل من فيها للكابينة الوزارية.

ولكن لا يخفى على أحد ان الوعود التي قدمها كأهداف يسعى لتحقيقها لا تتناسب مع واقع عراقي سيء كلنا يعلم حجم المعوقات التي فيه ولذلك لا بد من كلمات بهذا الصدد:

اولاً: لا يستطيع اي رئيس ان يعمل الا بطاقم مستشارين وطاقم مكتب نزيه وكفوء، وغالب من سقط وغالب من فشل من المسؤولين كان بسبب حاشيته التي اختارها، فلا بد عليه ان يتجاوز قضية المكونات الى الكفاءات التي شهد لها بذلك حتى يحقق مبتغاه.

ثانياً: هناك برامج طوارئ وبرامج اعتيادية وبرامج استراتيجية، وكلها مهمة، ولكن النجاح في برامج الطوارئ يعزز الثقة بالحكومة مما يجعل المجتمع أكثر صبرا على البرامج الاستراتيجية.



الحزب الإسلامي العراقي  
IRAQI ISLAMIC PARTY

ثالثاً: الحضور الشخصي لرئيس الوزراء امام البرلمان ليقدم ما تم انجازه وما هم مقدمون عليه ضروري لتحقيق التواصل المطلوب بينه وبين الشعب عبر نوابه.

رابعاً: الكابينة الوزارية كما ينبغي لها ان تكون قوية بأشخاصها عليها ان تكون قوية بانسجامها وتكاملها.

خامساً: نواب رئيس الوزراء الذين يتكفلون بحل اشكالات العلاقة بين الوزارات والتقاطعات التي تحصل والزيارات الميدانية وتفقد سير العمل حاجة ضرورية ويختار لها من هو مؤهل لها وقادر على اداء تكاليفها.

سادساً: الحرص وبشكل مشترك مع رئيس الجمهورية على عقد اجتماعات دورية مشتركة مع قيادات القوى السياسية سواءً التي لها تمثيل في البرلمان ام ليس لها تمثيل ضروري لمناقشة القضايا الاساسية التي تحقق فاعلية الاداء السياسي العام، وهو ما سيحدد مستقبل العراق كدولة ووطن، وعدم ترك ذلك للبرلمان، فغالب النواب هم انعكاس لتوجهات قياداتهم التي لا تحضر ولا تشارك في نشاط مجلس النواب وحواراتهم لا تمثل قناعاتهم بل توجهات قياداتهم.

واخيراً وليس آخراً، كان هناك كلام كثير عن ان هذه الحكومة ستكون مؤقتة وتمهد لانتخابات مبكرة ولكني ارى ان النجاح الجزئي والمعقول سيؤدي الى ان الحكومة تستكمل مدتها الدستورية بشكل كامل وستغير من معادلات القوى السياسية التي ادت الى انسداد سياسي استمر لعام تقريباً.